مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

الأزمة الروسية ـ الأوكرانية وأثرها الدولي على «الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نموذجاً»

حسين الطائيّ

إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2023

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

الأزمة الروسية-الأوكرانية وأثرها الدولي على «الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نموذجاً»

حسين الطائي*

يؤثّر الغزو الروسي لأوكرانيا على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في ثلاثة ميادين أساسية هي: المفاوضات السياسية، والعمل العسكري، والمساعدات الإنسانية والأمن الغذائي، وإمدادات النفط والغاز بات وما زال من الواضح أن التداعيات متعددة الأبعاد حتى الآن، تقتصر آثارها على المجال السياسي والاقتصادي، لكنها ملحوظة أيضاً في مجال الطاقة بصورة أكبر، مع قيام أطراف الصراع بإعادة التموضع في مواجهة بعضها بعضاً، وحيال العالم الخارجي. أمَّا اقتصادات المنطقة وعقودها الاجتماعية المتوترة أصلاً فقد تكون التداعيات متفاوتة ومتذبذبة ومن الممكن أن يصل الحال إلى أن تكون مدمرة في بعض دول الشرق الأوسط، وتشكِّل الارتفاعات الكبيرة في أسعار القمح والوقود، مع ما لذلك من تداعيات سياسية غير مؤكدة، وإنَّ الآثار الرئيسة حتى الآن للحرب في أوكرانيا على المنطقة. تعتمد بعض دول الشرق الأوسط اعتماداً مفرطاً على استيراد الغذاء والطاقة، ممَّا يتركها هشَّة على نحو خاص أمام الصدمات الاقتصادية نتيجة الأزمة الأوكرانية؛ إذ إنَّ بعض الدول تشتري كميات كبيرة من القمح من أوكرانيا وروسيا. في حين أنَّ بعضاً مثل دول الخليج العربية بما فيهم العراق، تمتلك احتياطيات كبيرة، فإنَّ دولاً أخرى، مثل لبنان، لا تمتلك أي احتياطيات؛ ممَّا يجعل احتمال حدوث نقص لديها حقيقياً جداً. إذ نتطرق في هذه الورقة إلى الجانبين الاقتصادي والسياسي في ظل هذه الأزمة بشقين مهمين:

- تبعاتها في المنطقة العربية خصوصاً في مجال الطاقة والغذاء.
- تأثيرها على المستوى السياسي.

الاستفادة من مصدر الطاقة

شهدت الحرب ارتفاع أسعار النفط إلى أعلى مستوى لها في 14 عاماً. وقد أدَّى ذلك إلى ارتفاع معدلات التضخُّم والانكماش الاقتصادي على مستوى العالم، أمَّا دول الخليج الغنية بالطاقة، فإنَّ الأخبار السارة تأتي بعد 8 سنوات من الركود الاقتصادي الناجم عن انخفاض أسعار النفط وجائحة كورونا.

* باحث في الشأن السياسي.

تعني الأموال الإضافية أنَّ دول الخليج سيكون لديها فائض في الميزانية للمرة الأولى منذ عام 2014. ومن المتوقع أيضاً أن يتسارع النمو الاقتصادي تسارعاً كبيراً. على سبيل المثال، نما الاقتصاد السعودي بنسبة (9.9%)، وهو أعلى معدل نمو في عقد من الزمان. في تناقض صارخ، انكمش الاقتصاد الأمريكي بنسبة (1.5%).

كما أتاحت الحرب فرصاً لمنتجي الغاز في المنطقة. على مدى عقود، اختارت الدول الأوروبية استيراد الغاز من روسيا عبر خطوط الأنابيب بدلاً من شحنها من دول بعيدة عن طريق البحر. ولكن في الوقت الذي تسعى فيه أوروبا للتوقف عن الاعتماد على الغاز الروسي، فإنَّها تبحث عن شركاء جدد محتملين للشراء منهم. وتعهدت قطر بتقديم نصف إجمالي طاقتها من الغاز إلى أوروبا في غضون 4 سنوات.

كما وقع الاتحاد الأوروبي صفقات غاز مع مصر وإسرائيل (فلسطين المحتلة)، وكلاهما يطمح لأن يكون مركزاً للغاز الطبيعي في المنطقة، وفي زيارة لباريس الشهر الجاري، وقَّع رئيس الإمارات الشيخ محمد بن زايد اتفاقية تضمن تصدير الديزل من الإمارات إلى فرنسا[1].

موارد الطاقة الروسية ودورها في التأثير على سوق الطاقة

تشكِّل كلٌّ من روسيا وأوكرانيا نسبةً كبيرةً من الصادرات العالمية لعدد كبير من السلع الإستراتيجية. تُعدُّ روسيا مصدراً أساسياً للغاز الطبيعي وثانياً أكبر مصدر للنفط الخام. إذ تمثِّل روسيا نحو(25%) من صادرات الغاز الطبيعي العالمي، و(18%) من صادرات الفحم، و(14%) من صادرات البلاتين، و(11%) من صادرات النفط الخام العالمي، ومن ثَمَّ فإنَّ المخاطر المحتملة ستؤدِّي إلى ضغوط بالانخفاض الحاد في المعروض من هذه السلع، وهذا بدوره يؤدِّي إلى عرقلة أعمال البناء والبتروكيمياويات، والنقل، والذي من شأنه أيضاً أن يخفِّض النمو الاقتصادي[2].

وبذلك تعرض الاتحاد الأوروبي وحلفاؤه إلى ضربة موجعة في قطاع الطاقة خصوصاً في بداية الحرب، فضلاً عن تدهور للوضع الاقتصادي بصورة سريعة ومفاجئة، إذ لم تنفع العقوبات

1. تقرير ضمن نشرة أخبار الشرق الأوسط، قناة CNN الإخبارية الأمريكية،
https//:arabic.cnn.com/middle-east/article/2022/08/25/four-ways-the-ukraine-war-has-impacted-the-middle-east

2. ورقة تحليلية، التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للحرب الروسية الأوكرانية على اليمن، الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، يونيو،2022.

الاقتصادية التي فرضتها الدول المتحالفة التي وقفت ضد الغزو الروسي لأوكرانيا بكبح جماح روسيا وإرغامها على العدول من قرار الحرب، والانسحاب، بل زاد الأمر تعقيداً، إذ لم تستطع هذه العقوبات بالسيطرة على روسيا وإيقاف عجلة تقدمها في الحرب ولم ينفع قرار حظر استيراد النفط والغاز الروسي إلى أوروبا، بل ظل هو المشهد المسيطر على عدم انهيار روسيا وإخضاعها، ممَّا أجبر بعض الدول وخصوصاً دول الاتحاد الأوروبي إلى استثناء بعض العقوبات على روسيا والاعتماد على استيراد النفط والغاز من روسيا بنسب تسد الحاجة اليومية لحين إيجاد البدائل، وذلك أيضاً بسبب انهيار أسعار الوقود إلى أضعاف دول أوروبا، وأبرزها ألمانيا. ارتأى الاتحاد الأوروبي التحرك لإيجاد حلول سريعة لسد حاجة السوق من النفط ومصادر الطاقة قبيل برد الشتاء الأوروبي القارص، وحتى تكون هناك حلول متسارعة لمراقبة روسيا على فعلتها، إذ كانت أولى تلك الخطوات الانفتاح نحو دول الشرق الأوسط، مثل قطر، والسعودية، ومصر، والكيان الإسرائيلي (فلسطين المحتلة).

البحث عن حلفاء جدد

وجَّه بوتين تهديدات مستمرة بقطع الغاز طوال أوائل عام 2022. ويعني ذلك أنَّه حينما انخفض تدفُّق الغاز في نهاية المطاف –في وقت لاحق من العام– كانت أوروبا جاهزة حتى في منتصف الشتاء، إذ إنَّ احتياطات الغاز في الاتحاد الأوروبي عند مستوى صحي للغاية بنسبة (81%) ممتلئة، بعيد كل البعد عن المخاوف السابقة التي قد تضطر أوروبا إلى تقنين الغاز.

ركَّزت روسيا على بيع النفط للصين والهند؛ بسبب الحظر الذي يفرضه الاتحاد الأوروبي، لكنَّها تجد هؤلاء العمالقة الآسيويين صعبين جداً.

ولحل إشكالية التقليل من الاعتماد على النفط الروسي وزيادة الإنتاج دون التسبُّب في ارتفاع أسعار الطاقة، فإنَّ الأمر يقع على عاتق السعودية –أكبر مصدر للنفط في العالم–، إذ يرى الخبراء أنَّ السعودية وجارتها الإمارات التي تُعدُّ ثالث أكبر منتج للنفط الخام في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، يمكنهما ضخ مزيد من إمدادات النفط.

من جانبها، قالت كارين يونغ، مديرة «برنامج الاقتصاد والطاقة» في معهد الشرق الأوسط بواشنطن: إنَّه من الصعب أن يحل النفط السعودي والإماراتي محل النفط الروسي بصورة سريعة. لا يعني هذا أنَّ قطع الغاز الروسي لم يكن له أي تأثير. لقد تسبَّبوا بالفعل في تضخم قياسي في أوروبا، وانخفاض الأجور الحقيقية، واضطراب اقتصادي كبير. لكن تبدو هذه الأزمة الاقتصادية على نحو

متزايد قصيرة المدى، ولا تكفي لجعل أوروبا تغير سياستها[3].

نجد –عن طريق خطة المفوضية الأوروبية لتعويض الغاز الروسي– أنَّها ستعتمد على ثلاثة محاور أساسية، إذ اعتمدت من ضمن هذه المحاور دولاً عربية، مثل: قطر، ومصر، والجزائر، وشرق إفريقيا، إذ وجدت هذه الأسواق انتعاشاً ملحوظاً وكبيراً عن طريق تصدير الغاز إلى دول أوروبا وانتعاش لأسعار النفط العربية، يبقى الحديث طويلاً عن ضرورة أن يكون النفط والغاز في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بدائل مستقبلية لمصادر الطاقة في أوروبا، إذ إنَّ من أولويات الخطط الإستراتيجية المعدَّة من الأمريكان وأوروبا الانفتاح على العراق والسعودية وفلسطين المحتلة وحتى إيران، ما يراد الآن وما مطلوب من هذه الدول زيادة الإنتاج لكي تستقر أسعار النفط إلى المعدلات الطبيعية، وهذا ما طلبه الرئيس الأمريكي «جو بايدن» شخصياً، وعلى رأس القائمة كانت المملكة العربية السعودية. يأتي هذا الطلب؛ لصعوبة إيصال النفط ومصادر الطاقة إلى أوروبا بحكم بعد المسافة، ولا تمر من هذه الدول أنابيب ووسائل نقل بتكلفة رخيصة.

القمح الأوكراني والروسي

لم يتسبب الصراع في تعطيل طرق التجارة وسلاسل التوريد فحسب، بل أدَّى أيضاً إلى انخفاض النشاط الاقتصادي في أوكرانيا وروسيا.

علاوة على ذلك، فإنَّ فرض العقوبات الاقتصادية على روسيا، وتأثُّر دوائر الإنتاج وموانئ التصدير الأوكرانية كان له تأثير أيضاً على التجارة العالمية، ومنها المبادلات التجارية بين الدول العربية وكلٍّ من روسيا وأوكرانيا، إذ تتعامل كثير منها مع طرفي النزاع تصديراً واستيراداً.

كيف تأثرت مبادلات التجارة بين الدول العربية وكلٍّ من روسيا وأوكرانيا؟

لفهم مدى أهمية العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وطرفي النزاع، فيما يلي أمثلة عديدة على طبيعة المبادلات التجارية بين عدد من الدول العربية وأوكرانيا:

- مصر: تستورد من أوكرانيا المخصبات الزراعية، ومنتجات اللحوم، والقمح، والزيوت، وتصدر لها الحمضيات، والفاكهة، والأثاث.

3. دراسة مترجمة من الإنكليزية، ترجمة د. محمود داغر، مركز البيان للدراسات والتخطيط: https://www.bayancenter.org/wp-content/uploads/2023/02/9874y42.pdf

- العراق: يستورد القمح والشعير والذرة فيما يصدر إليها البترول الخام ومشتقاته والتمور.

- السعودية: تستورد الحديد والصلب وزيوت النباتات والذرة فيما تصدر لها البترول الخام ومشتقاته.

- الإمارات: تستورد الحديد والصلب والزيوت النباتية والذرة، وتصدر لها البترول الخام ومشتقاته والمشغولات الذهبية.

- المغرب: يستورد الحبوب والآلات والمعدات ويصدر الأسماك، والمنتجات الزراعية، والملابس، والسجاد.

أمَّا فيما يتعلق بالمبادلات الاقتصادية العربية مع روسيا فهي على النحو الآتي:

- مصر: تستورد النفط والقمح والحبوب الأخرى، فضلاً عن الآلات والمعدات وتصدر لها الفاكهة والخضروات ومنتجات غذائية أخرى.

- السعودية: تستورد معدات عسكرية وكيماويات ومنتجات زراعية، فيما تصدر النفط والبتروكيماويات.

- العراق: يستورد القمح والسيارات والآليات الأخرى، ويصدر النفط والتمور.

- الإمارات: تستورد الآليات الثقيلة والسيارات والمعدات الأخرى، فيما تصدر النفط والمنتجات البترولية الأخرى.

- الجزائر: تستورد العربات والمنتجات الغذائية والآلات، فيما تصدر النفط والغاز الطبيعي إلى روسيا.

- المغرب: يستورد المغرب العربات والفوسفات والمعادن، ويصدر الفاكهة والخضروات وغيرها من المنتجات الغذائية[4].

وَفْق مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء فإنَّ أسعار الغذاء عالمياً تواصل الانخفاض.

4. مقال صحفي، قناة DW الألمانية، كيف أثَّرت حرب أوكرانيا على الاقتصاد وحياة الناس في الدول العربية؟ 2022، https://vk.cc/clQzKj

لكن مع ذلك تشهد أسعار كثير من المواد الغذائية وأسعار الطاقة وغيرها ارتفاعات متواصلة لا تتوقف في دول عديدة، –خصوصاً لبنان، وسوريا، ومصر، وتونس، والمغرب– في ظل حالة تضخم مقلقة للغاية لا تتوقف، ويبدو أنَّ الدول قد فشلت في التصدي لها، برأي خبراء.

ووَفْق تقارير للبنك الدولي، تُعدُّ منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أكثر المناطق المعرضة بصورة خاصة للصدمات التجارية؛ بسبب اعتمادها على الواردات الغذائية.

يُعدُّ القمح عنصراً غذائياً رئيساً ومصدراً رئيساً للسعرات الحرارية في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتمثِّل واردات القمح حوالي (60%) من إجمالي المعروض من القمح في مصر، وهي أكبر مستورد للقمح في العالم. يأتي نحو (85%) من واردات مصر من القمح من روسيا وأوكرانيا. تعتمد السودان واليمن اعتماداً كبيراً على واردات الحبوب من روسيا وأوكرانيا.

الركود والتضخُّم

يقول برنامج الأغذية العالمي إنَّ مستوى الجوع في اليمن بلغ حداً غير مسبوق منذ بدء الصراع في عام 2015. ويستورد اليمن أكثر من (50%) من إمدادات القمح من منطقة البحر الأسود. وفي سوريا والعراق، أدَّى غزو أوكرانيا إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية والإنسانية المتردية أصلاً، كما تسبب انقطاع إمدادات القمح والمواد الغذائية الأساسية الأخرى إلى زيادة أسعار المواد الغذائية في سوريا، وتسبب في احتجاجات بالشوارع في العراق.

، عانى ما يقرب من (60%) من سكان سوريا –في بداية عام 2022– من انعدام الأمن الغذائي. وتستورد سوريا ثلثي إمداداتها الغذائية والنفطية، ويأتي معظم قمحها من روسيا، وَفْق ما ذكر مركز موشيه ديان لدراسات الشرق الأوسط وإفريقيا.

وفي تونس، تخطط الحكومة لزيادة أسعار الوقود المحلية في المضخة بصورة كبيرة كل شهر في عام 2022، ممَّا يضع ضغوطاً جديدة على الأسر التي تضررت بالفعل من ارتفاع التضخم، والانخفاض الحاد في الدخل القومي في عام 2020. ويخشى خبراء من أنَّ التضخم وغيره من المصاعب المتفاقمة خصوصاً مع التوترات السياسية الداخلية قد تصبح عوامل مؤدية إلى زيادة عدم الاستقرار في تونس.

يذكر أنَّ وزارة الزراعة الأمريكية أفادت سابقاً أنَّ المزارعين التونسيين قاموا بزراعة عدد أقل من الأفدنة من محاصيل الحبوب في أوائل عام 2022؛ بسبب عدم اليقين الاقتصادي، ممَّا ساهم في تعميق الأزمة[5].

أثَّر رفع سعر الفائدة على الدولار بعديد من الأسواق الناشئة، لا سيَّما في العراق ومصر ولبنان، كما أنَّ جزءاً من الاضطراب في أسواق المال يرجع إلى الصعوبات التي يواجهها استيراد المواد الأولية، وهو أمر مرتبط بالتوتر الدولي مع روسيا والتوتر مع الصين وغيره.

النسب المئوية لحجم الاستيراد الغذائي من روسيا وأوكرانيا

تعتمد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا اعتماداً كبيراً على المواد الغذائية المستوردة، وخصوصاً المواد الغذائية الأساسية مثل القمح. ووَفْقاً للبنك الدولي، تستورد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (50%) من احتياجاتها الغذائية. تستورد بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية على وجه التحديد ما بين (80%–90%) من احتياجاتها الغذائية. استوردت مصر ما يزيد على (70%) من القمح من روسيا وأوكرانيا في عام 2021. ومن ثَمَّ فإنَّ المنطقة برمتها معرضة لارتفاع أسعار المواد الغذائية، واضطرابات في سلاسل التوريد.

استجابةً لتزايد مخاوف الأمن الغذائي، تقوم الدول بتنفيذ سياسات حمائية للغذاء للمساعدة في درء التضخم المالي، وحماية الإمدادات الغذائية المحلية، وهي تدابير محلية من المرجح أن تؤدِّي إلى تفاقم الضغوط في أماكن أخرى. عملت مصر، والجزائر، والمغرب، وتركيا على تخفيض صادراتها من المواد الغذاء الرئيسة أو حظرها في الشهر الماضي؛ لوجود مخاوف من ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود، التي أثارت احتجاجات واسعة النطاق في الماضي. حظرت مصر تصدير زيت الطهي، والذرة، والقمح الأخضر لثلاثة أشهر. وأعلنت الجزائر حظراً على إعادة تصدير القمح، والسكر، والزيوت النباتية، والمعجنات، والسميد، في حين بدأ المغرب بخفض صادراته من الطماطم. أقرت تركيا حظراً مؤقتاً على إعادة تصدير الحبوب، وزيت الطهي، والبذور الزيتية، وغيرها من المنتجات الزراعية الرئيسة. كما منعت تركيا التصدير المباشر لزيت الطهي، والشحنات الضخمة من زيت الزيتون، والسمن، والعدس الأحمر، والفاصوليا الجافة. تُعدُّ هذه المواد الغذائية الأساسية ذات أهمية خاصة مع احتفال المجتمعات المسلمة بشهر رمضان المبارك.

5. تقرير سابق نفسه.

لكن كل ذلك لا يعدو عن أنَّه تدابير مؤقتة. في ظل عدم وجود نهاية للحرب في الأفق المنظور، فإنَّ مخاوف الأمن الغذائي هذه سوف تحتاج إلى معالجة عن طريق إدخال تعديلات على السياسات طويلة الأمد. من الممكن أن يشمل ذلك تحسين سعة التخزين وزيادة الاستثمار في القطاع الزراعي للمساعدة في تعزيز الإنتاج الغذائي المحلي. تحتاج السياسات كذلك للتركيز على مكافحة تغير المناخ وندرة المياه. توصلت دراسة لمعهد الموارد العالمية في عام 2019 إلى أنَّ منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي أكثر «مناطق العالم معاناة من شح المياه»، إذ تواجه فصولاً شديدة الجفاف وندرة في المياه وارتفاع لمستويات سطح البحر.

الأمن الغذائي الخليجي

ووَفْقاً لبيانات منظمة الفاو لعام 2021، تستورد السعودية وسلطنة عمان حوالي نصف احتياجاتهما من القمح من روسيا وأوكرانيا. كما تستورد قطر والإمارات كميات كبيرة من القمح الروسي والأوكراني. تُعدُّ السعودية هي أكبر مستورد للشعير في العالم، إذ يستخدم لإطعام الماشية، ونصف ذلك تقريباً يأتي من روسيا وأوكرانيا[6].

التحولات السياسية وتداعيات الحرب في المنطقة

على المستوى السياسي، لم تدفع الأزمة حتى الآن نحو تبدلات واسعة في التحالفات. لا، بل إنَّ بلداناً عديدة، منها دول الخليج والكيان الصهيوني، تتحوط في رهاناتها بين الولايات المتحدة وروسيا، وتسعى إلى زيادة مكاسبها إلى أقصى حد في مجالات اهتمامها الأساسية. لكن العقوبات الطويلة الأمد على روسيا ستعرض تحديات على بلدان الشرق الأوسط، مثل مصر، والسعودية، والإمارات التي تعمد جميعها إلى تنويع صناعاتها الدفاعية، وتسعى إلى تعزيز تعاونها مع روسيا. يُرجَّح أن تُلقي التداعيات بظلالها على سورية وليبيا، إذ يشكِّل التعاون الأميركي–الروسي حاجة ماسة لتحقيق نتائج سياسية مستدامة. وقد باتت احتمالات هذا التعاون الأميركي–الروسي الآن أقل من أي وقت مضى. فالوجود العسكري الروسي الكبير في البلدَينِ، وتزايد عزلة موسكو السياسية والاقتصادية قد يدفعانها إلى ممارسة دور المعرقل للجهود الجارية حالياً لمعالجة الانقسامات السياسية في ليبيا، وحتى أنَّها قد تقدِّم دعماً أكبر للنظامَينِ السوري والإيراني مقارنةً مع المرحلة السابقة. أمَّا أوروبا، فهي قلقة من الوجود العسكري الروسي الكبير عند خاصرتها الجنوبية في ليبيا. وفي غضون ذلك، تتخوف تركيا وإسرائيل من احتمال إقدام روسيا على تحرُّك ما في سورية في المستقبل. فتركيا

6. دراسة مقدمة من معهد دول الخليج العربية في واشنطن، نيسان، 2022: https://vk.cc/clQAGF

قلقة من إمكانية قيام روسيا بزيادة الضغوط في معقل الثوار في إدلب، ممَّا يؤدِّي إلى موجة لجوء واسعة إلى أراضيها. ويخشى السكان الأكراد في سورية أن يدفعوا ثمن مقايضة أميركية–تركية في هذا الصراع الجيوسياسي الأوسع. ويتخوَّف الكيان الصهيوني من تنامي التعاون الروسي–الإيراني، ومن إمكانية فرض قيود على قصفها الجوي لأهداف إيرانية في سورية[7]. إذ تُعدُّ ايران –ولا يخفى على العلن– داعماً كبيراً لروسيا في الحرب، خصوصاً بعد تزويدها للأخيرة بطائرات مسيرة من دون طيار. وحتى لا نذهب بعيداً فسياسياً، هناك كثير من المتغيرات. ففي سائر أنحاء المنطقة وداخل الدول الغارقة في حرب أهلية، تبتعد الأطراف الفاعلة السياسية عموماً عن الاصطفاف العلني مع روسيا أو أوكرانيا/الغرب، وما زالت تفضل حتى الآن التحوط لرهاناتها. وحدهما الحكومتان الإيرانية والسورية، فضلاً عن حزب الله في لبنان والحوثيين في اليمن، عبَّروا عن تضامنهم مع روسيا. أمَّا خصومهم فينخرطون في محاولة التوازن على حبل مشدود بالتودد إلى روسيا والدول الغربية معاً، ويحاولون النهوض بدور الوساطة، كما فعلت إسرائيل (فلسطين المحتلة). إنَّ القبول بالخيارات السياساتية الغربية، كما ظهر في تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي أدان الغزو الروسي، ناجم في كثير من الأحيان عن ضغوط دبلوماسية غربية –كما في حالات مصر، والإمارات العربية المتحدة–، وليس نتيجة الموافقة الطوعية الحقيقية على تلك السياسات. في هذه الأثناء، فإنَّ الإعياء الدبلوماسي أو شعور الجهات المانحة بالإنهاك قلَّص أصلاً الاهتمام بأزمات المنطقة، مثل الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني، أو الانهيار الاقتصادي اللبناني، أو التهديد المتزايد بحدوث مجاعة في سورية، أو بالكارثة الإنسانية في اليمن. ومن المرجَّح أن يتضاءل الاهتمام بهذه الأزمات من الجهات الفاعلة الدولية المنشغلة في أحداث عاجلة وملحة تتكشف في أوروبا. يبقى الموقف السياسي متذبذباً، فمثلاً قد تغيَّر الموقف العراقي خصوصاً في الاجتماع الأخير للجمعية العمومية للأمم المتحدة، لا سيَّما بعد تشكيل الحكومة العراقية الجديدة برئاسة السيد محمد شياع السودانيّ، إذ وقف العراق بالضد من روسيا، وصوَّت لصالح صحب القوات الروسية من الأراضي العراقية.

إنَّ تغيُّر هذا الموقف له دلالات واسعة بعد مرور سنة للحرب الروسية على أوكرانيا، ولا سيَّما الوحدات اللاعبة الأساسية الفعالة على مستوى العلاقات الدولية بين العراق والولايات المتحدة على وجه الخصوص، أجبرت العراق على الذهاب بقوة والانفتاح على المعسكر الغربي، وأدار ظهره للمعسكر الشرقي بحكم التطورات الأخيرة الحاصلة بخصوص أزمة انهيار سعر صرف الدينار العراقي

7. دراسة مقدمة من مركز مالكوم كير–كارنيغي للشرق الأوسط:
https://carnegie-mec.org/2022/04/01/ar-pub-86792

أمام الدولار الأمريكي، وقضية تهريبه إلى دول مفروضة عليها عقوبات دولية، وتدهور الوضع الاقتصادي نوعاً ما، ممَّا جعل العراق يغيِّر من سياساته وتوجهاته الخارجية.

استنتاجات

1. تبين لنا من الناحية الاقتصادية أنَّ معظم دول الشرق الأوسط، لا سيَّما المنطقة العربية وشمال إفريقيا يعتمدون اعتماداً عاماً على مادتي القمح والشعير الروسي.

2. فرض العقوبات الاقتصادية على روسيا وصعوبة نقل القمح الأوكراني إلى المنطقة، ممَّا أثَّر على حجم المبادلات التجارية.

3. القمح والحديد والصلب أهم المواد المصدَّرة لدول المنطقة.

4. انتعاش أسعار النفط، لا سيَّما في بلدان دول الخليج، والعراق، وليبيا، وإسرائيل (فلسطين المحتلة).

5. على الصعيد السياسي تباين المواقف بين ممتنع عن التصويت، وبالضد من الحرب أو معها.

6. تغيُّر موقف العراق في الاجتماع الأخير للجمعية العمومية للأمم المتحدة المنعقد بتاريخ 24/2/2023، إذ صوَّت مع انسحاب القوات الروسية من الأراضي الأوكرانية.

7. دعم إيران العسكري لروسيا خصوصاً تزويد الأخيرة بطائرات مسيرة.

8. صعوبة تصدير النفط والغاز إلى أوروبا، بحكم بعد المسافة، وكلفة النقل ما عدا الجزائر وإسرائيل (فلسطين المحتلة).

توصيات

1. لانتعاش سوق الطاقة في المنطقة ضرورة ربط مصادر تصدير الغاز المسال والنفط بأنابيب عبر البحر تصل إلى أوروبا.

2. يجب على دول المنطقة استغلال الموارد الطبيعية، واستصلاح الأراضي الزراعية لسد الحاجة الذاتية من مادة القمح.

3. إيجاد بديل للقمح الروسي والأوكراني، أو عن طريق استيراده من دول أخرى مع مراعاة استقرار أسعار السوق.

4. تجهيز المواد الأولية واللوجستية للتجار والمزارعين؛ لسد النقص الحاصل.

5. ضرورة موازنة المواقف السياسية والعمل على ما فيه من مصالح تخص المنطقة أو البلد.

6. العمل على استغلال المواقف السياسية، وتحسين العلاقات الخارجية.

7. تقديم الدعم اللازم ومساعدة الدول بعضهم بعضاً من احتياجات كمصادر الطاقة أو الغذاء.

8. استغلال فرصة ارتفاع أسعار النفط واستثمارها في مشاريع تنموية وخدمية.

9. توازن الإنتاج النفطي بما يخدم تطلعات كل بلد في المنطقة.